

Distr.: General
27 April 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ١٥٤ من جدول الأعمال

تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق
الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أداء ميزانية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧؛ وميزانياتها المقترحة؛ واحتياجاتها الإضافية من الموارد للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١٠٠ ٧٢٣ ٢٣٥ ١ دولار	الاعتمادات للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦
٢٠٠ ٤٤٣ ٢٣٤ ١ دولار	النفقات للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦
٩٠٠ ٢٧٩ ١ دولار	الرصيد الحر للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦
١٠٠ ٨٤٨ ١٤١ ١ دولار	الاعتمادات للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨
١٠٠ ٨٤٨ ١٤١ ١ دولار	النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ ^(١)
-	النقص المتوقع في الإنفاق للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨
٧٠٠ ٩٢٢ ٤٧ دولار	الاحتياجات الإضافية المقدمة من الأمين العام للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ ^(ب)
٧٠٠ ٩٢٢ ٤٧ دولار	توصية اللجنة الاستشارية بشأن الاحتياجات الإضافية اللازمة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ ^(ب)
٨٠٠ ٤٦٨ ١٥٣ ١ دولار	المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩
٣٠٠ ٨٤٣ ٦ دولار	التعديل الذي أوصت به اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩



الرجاء إعادة استعمال الورق



توصية اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨	١ ١٤٦ ٦١٩ ٥٠٠ دولار
الاحتياجات الإضافية المقدمة من الأمين العام للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨	٨٤ ٤٦٧ ٣٠٠ دولار
توصية اللجنة الاستشارية بشأن الاحتياجات الإضافية اللازمة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨	٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار
المبلغ الإجمالي الذي أوصت به اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ (ج)	١ ٢٢٦ ٦١٩ ٥٠٠ دولار
(أ) التقديرات حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، ولا يشمل ذلك طلب اعتماد إضافي قدره ٤٧ ٩٢٢ ٧٠٠ دولار. (ب) طلب الأمين العام في تقريره A/72/778 توفير احتياجات إضافية بمبلغ ٤٧ ٩٢٢ ٧٠٠ دولار للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧. وأوصت اللجنة الاستشارية بالموافقة على كامل مبلغ الاعتمادات الإضافية المطلوبة (انظر A/72/844). وسيؤدي ذلك إلى أن يبلغ مجموع الموارد المتاحة ما قدره ٨٠٠ ٧٧٠ ١٨٩ دولار للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧. (ج) يمثل مجموع المبالغ الموصى بها من اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالميزانية المقترحة والاحتياجات الإضافية للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨.	

أولا - مقدمة

١ - أثناء نظر اللجنة الاستشارية في تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، اجتمعت اللجنة بممثلين عن الأمين العام قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها بردود خطية وردت في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة والوثائق التي استعانت بها للحصول على معلومات أساسية. ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة وتوصياتها بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام، بما فيها تلك المتعلقة بنتائج مجلس مراجعي الحسابات وتوصياته بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، في تقريرها ذي الصلة بالموضوع (A/72/789). وترد في الفقرة ٤ أدناه مناقشة للملاحظات والتوصيات الرئيسية للمجلس بخصوص بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على وجه التحديد.

ثانيا - تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧

٢ - اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٤/٧٠ مبلغا إجماليا ١٠٠ ٧٢٣ ٢٣٥ دولار (صافيه ٥٠٠ ٥٧٢ ٢٠٧ دولار) للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وبلغ مجموع النفقات لتلك الفترة مبلغا إجماليا ٢٠٠ ٤٤٣ ٢٣٤ دولار (صافيه ٧٠٠ ٦٠٣ ٢٠٣ دولار)، وهو ما يمثل تنفيذا للميزانية بمعدل ٩٩,٩ في المائة. ويمثل الرصيد الحر الناشئ عن ذلك، والبالغ ٩٠٠ ٢٧٩ ١ دولار بالقيمة الإجمالية، ١,٠ في المائة من الاعتمادات، وهو ما يعكس الأثر المشترك لما يلي: (أ) انخفاض النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (بمبلغ ٢٠٠ ٦١٥ ١٩ دولار، أي بنسبة ٣,٣ في المائة) وتحت بند التكاليف

التشغيلية (مبلغ ١ ٥٩٦ ٠٠٠ دولار، أي ٠,٤ في المائة)؛ (ب) ارتفاع النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند الموظفين المدنيين (٣٠٠ ٩٣١ ١٩ دولار، أي ٧ في المائة). ويرد تحليل مفصل للفروق في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية البعثة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/638 و A/72/638/Corr.1).

٣ - ويشير الأمين العام، في تقريره، إلى أن مبلغاً مجموعه ٢٠٠ ٩٣٤ ١٩ دولار نُقل خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ من المجموعة الأولى، الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة (١٨ ٨٣١ ٠٠٠ دولار)، والمجموعة الثالثة، التكاليف التشغيلية (٢٠٠ ١٠٣ ١ دولار)، إلى المجموعة الثانية، الموظفون المدنيون (انظر الفقرتين ٦٧ و ٦٨ من A/72/638). وترد تعليقات اللجنة الاستشارية على المعلومات الواردة في تقرير الأداء بشأن كل وجه من أوجه الإنفاق، حيثما كان ذلك مناسباً، في مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/784) في الفرع الرابع أدناه.

٤ - وفي سياق نظر اللجنة الاستشارية في التقارير التي أعدها الأمين العام عن تمويل البعثة، كان معروضا عليها أيضاً تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/5 (Vol. II)، الفصل الثاني). وفي التقرير، أبدى المجلس ملاحظات وأصدر توصيات تتعلق بالبعثة بشأن عدد من المسائل، بما يشمل ما يلي: (أ) إعادة تخصيص الموارد (المرجع نفسه، الفقرة ٦٨)؛ (ب) العمليات الجوية (المرجع نفسه، الفقرات ١٤٢-١٤٥)؛ انظر أيضاً الفقرة ٣٤ أدناه؛ (ج) الموارد البشرية، بما في ذلك الانتداب في مهام مؤقتة (المرجع نفسه، الفقرات ٢٨٣-٢٩٢)؛ (د) عدم كفاية الفصل بين الواجبات في تنظيم الدخول إلى نظام أوموجا (المرجع نفسه، الفقرات ٤٢١-٤٢٧)؛ (هـ) عدد من حالات الغش وحالات الغش المشتبه فيها، بما في ذلك مبلغ ٩ ملايين دولار فيما يتعلق بتواطؤ مشتبه فيه يتصل بالإيجار (المرجع نفسه، الفقرات ٥٢٨-٥٣١ والمرفق الرابع). وتأمل اللجنة في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات على وجه السرعة.

ثالثاً - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

٥ - أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه، حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، بلغت النفقات للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ ما مقداره ٨٠٠ ٣٤٠ ٨١٢ دولار. وفي نهاية الفترة المالية الجارية، سيعادل مجموع النفقات التقديرية الاعتماد البالغ ١٠٠ ٨٤٨ ١٤١ دولار، مما سيسفر عن استخدام كامل متوقع للميزانية المعتمدة. ولا يشمل هذا المبلغ النفقات المقدرة في إطار الاعتمادات الإضافية البالغة ٧٠٠ ٩٢٢ ٤٧ دولار، التي طلبها الأمين العام فيما يتعلق بالمساعدة التقنية والدعم اللوجستي من أجل إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية (على الصعيد الوطني وعلى صعيد المحافظات) في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (انظر A/72/778). وتشمل الموارد الإضافية التي طلبها الأمين العام، في جملة أمور، الموارد اللازمة لما يلي: نشر وحدة لتحليل التهديدات حسب المواقع الجغرافية؛ و ٣٨ فرداً من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين؛ والمساعدة المؤقتة العامة لموظفين دوليين ووطنيين يبلغ عددهم ٦٤ فرداً؛ والنقل البري؛ والعمليات الجوية، من أجل الدفع فيما يتعلق بطلبات التوريد السابقة التي وقعت بعد اختتام الفترة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ (انظر الفقرات ٩-١٨ من A/72/778).

٦ - ونظرت اللجنة الاستشارية في طلب الأمين العام المذكور آنفاً من أجل توفير موارد إضافية وأفادت عنه بشكل منفصل (انظر A/72/844). وقد أوصت اللجنة الاستشارية، في ذلك الصدد، بأن

تخصّص الجمعية العامة كامل المبلغ الإضافي ومقداره ٧٠٠ ٩٢٢ ٤٧ دولار الذي طلبه الأمين العام للإنفاق على البعثة لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، إضافةً إلى مبلغ ١٠٠ ٨٤٨ ١٤١ دولار المخصص بالفعل للفترة نفسها للإنفاق على البعثة بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٣٠١/٧١. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تقديم معلومات مفصلة في تقرير أداء البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ عن النفقات الفعلية المتكبدة.

٧ - ورؤدت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن حالة شغل وظائف الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في البعثة، حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، على النحو التالي:

الوظائف المأذون بها/المعتمدة الوظيفية المعدل الشواغر للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ ^(أ) المشغولة (النسبة المئوية)			فئة الموظفين
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
٦٦٠	٢٦٨	٥٩،٤	المراقبون العسكريون
١٦ ٢١٥	١٥ ٥٢٦	٤،٢	أفراد الوحدات العسكرية
٣٩١	٢٩٨	٢٣،٨	شرطة الأمم المتحدة
١٠٥٠	١٠٤٤	٠،٦	أفراد وحدات الشرطة المشكّلة
الموظفون المدنيون			
الوظائف			
٨٨٥	٧٣٨	١٦،٦	الموظفون الدوليون
٢٣٤	١٨٨	١٩،٧	الموظفون الفنيون الوطنيون
٢ ٣٣٠	٢ ٠٣٠	١٢،٩	الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة
المساعدة المؤقتة العامة			
٨	٨	-	الموظفون الدوليون
-	-	-	الموظفون الفنيون الوطنيون
-	-	-	الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة
٤١٩	٣٣٧	١٩،٦	متطوعو الأمم المتحدة
٩٠	٣٧	٥٨،٩	الأفراد المقدمون من الحكومات

(أ) يمثل أعلى قوام مأذون به للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وعدد الوظائف المعتمدة للموظفين المدنيين.

٨ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجموع المبالغ التي قُسمت على الدول الأعضاء كأعضاء مقررّة لتغطية تكاليف البعثة منذ إنشائها قد بلغ، حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، ما قدره ٧٠٠ ٥٩٤ ١٨ ٩٥٠ دولار. وبلغ مجموع المدفوعات المحصلة حتى التاريخ نفسه ٧٠٠ ٧٥٤ ١٨ ٧٩٨ دولار، وبقي رصيد غير مسدّد قدره ١٥١ ٨٤٠ ٠٠٠ دولار. وحتى ٥ آذار/مارس ٢٠١٨، بلغ الرصيد النقدي المتاح للبعثة ٢٢٨ ٨٣١ ٩٠٠ دولار، وهو ما يكفي لتغطية الاحتياطي النقدي التشغيلي لثلاثة أشهر وقدره ١٨٦ ٢٠٨ ٤٠٠ دولار (باستثناء المبالغ المسددة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة)، مما أسفر عن احتياطي نقدي متبقّ مقداره ٤٢ ٦٢٣ ٥٠٠ دولار.

٩ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأنه، حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، كانت مدفوعات بلغ مجموعها ٢٠٠ ٩٧٧ ٢٦٣ دولار قد سُددت خلال عام ٢٠١٧ عن تكاليف القوات حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، صُدّق على المعدات المملوكة للوحدات وسُددت تكاليفها حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وبذلك يتبقى رصيد قدره ٨٥ ٤١٨ ٩٠٠ دولار. وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، سُدد حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨ مبلغ ٤٠٠ ٣٦٧ ١٠ دولار لتسوية ٣٢٢ مطالبة منذ إنشاء البعثة؛ ولم تُدفع بعد أي مبالغ في ما يخص مطالبتين. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تتم تسوية المطالبات المعلقة على وجه السرعة.

رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩

ألف - الولاية وافتراضات التخطيط

١٠ - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بموجب قراره ١٩٢٥ (٢٠١٠). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ للبعثة (A/72/784) أُعدت استناداً إلى قرار مجلس الأمن ٢٣٤٨ (٢٠١٧) الذي مددت ولاية البعثة بموجبه حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨^(١). وفيما يتعلق بذلك القرار والدعم المقدم للعملية الانتخابية، قدم الأمين العام أيضاً طلباً من أجل توفير موارد إضافية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ (انظر الفرع الخامس أدناه). وتلاحظ اللجنة أن الحد الأقصى المأذون به للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة ظل دون تغيير (انظر الفرع الرابع - باء - ١ أدناه).

١١ - ويرد موجز للأولويات الرئيسية وافتراضات التخطيط للبعثة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ في الفقرات من ١٠ إلى ٣٣ من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ (A/72/784). ويشير الأمين العام إلى أن الانتخابات لم تنظم في عام ٢٠١٧ حسبما كان متوقعاً لها في البداية، ومن المقرر الآن عقد الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المقاطعات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وفقاً للجدول الزمني للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. ومن أجل تقديم المساعدة التقنية والدعم اللوجستي لتنظيم الانتخابات، طلب الأمين العام رصد اعتماد إضافي للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ (انظر الفقرة ٦ أعلاه)، فضلاً عن الإذن بالدخول في التزامات للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ (انظر الفرع الخامس أدناه).

١٢ - ويشير الأمين العام أيضاً إلى أن الاستعراض الاستراتيجي للبعثة، الذي أجري استجابة لقرار مجلس الأمن ٢٣٤٨ (٢٠١٧)، أوصى بترشيد الأنشطة حول اثنتين من الأولويات الرئيسية، وهما تحديد دعم العملية السياسية (بما في ذلك الدعم المقدم إلى اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ السياسي) صوب إجراء الانتخابات، وحماية المدنيين وحقوق الإنسان. وفي الاستعراض، صدرت التوصية أيضاً بأن تتحول البعثة عن الجهود الأطول أمداً الرامية إلى بناء المؤسسات، إقراراً بأن الشروط اللازمة لمتابعة تلك الجهود قد لا تتحقق إلا بعد إتمام انتقال السلطة. ويشير الأمين العام إلى أن الآثار العملية للاستعراض الاستراتيجي ستمثل في زيادة التركيز على النهج القائم على التنقل، الذي ستواصل البعثة بموجبه تكملة مواقعها الثابتة بتركيز متزايد على نهج الحماية من خلال التوقعات وستستجيب عن طريق عمليات نشر

(١) مدد مجلس الأمن، في قراره ٢٤٠٩ (٢٠١٨) المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٨، ولاية البعثة حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩.

سريعة ومرنة وأقصر أجلا للعناصر النظامية والمدنية. ويشير الأمين العام أيضا إلى أنه، عقب اتخاذ الجمعية العامة القرار ٣٠١/٧١، الذي قررت فيه الجمعية أن تعتمد مبلغا قدره ١٠٠ ٨٤٨ ١٤١ دولار للإنفاق على البعثة خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، قامت البعثة بتحديد المهام الأقل أهمية من الناحية الاستراتيجية لأولويات البعثة التي أُعيدت مواءمتها، مراعية في ذلك المهام ذات الأولوية الصادر بها تكليف من مجلس الأمن في قراره ٢٣٤٨ (٢٠١٧) والاستعراض الذي أُجري في عام ٢٠١٦ ملاك الموظفين المدنيين. وتلاحظ اللجنة الاستشارية نهج البعثة القائم على التنقل لتوفير الحماية من خلال التوقعات، وتتطلع إلى الحصول على معلومات مستكملة والدروس المستفادة في هذا الشأن، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ واستخدام المعدات المتنقلة وأثرها على الكفاءة العامة للبعثة، في الميزانية المقترحة المقبلة للبعثة.

باء - الاحتياجات من الموارد

١٣ - تبلغ الميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ ما قدره ٨٠٠ ٤٦٨ ١٥٣ دولار، وهو ما يمثل زيادة بمبلغ ٧٠٠ ٦٢٠ ١١ دولار، أي ١,٠ في المائة، مقارنة باعتماد الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. ويعكس هذا المبلغ الأثر المشترك للزيادة المقترحة في إطار التكاليف التشغيلية (٥٠٠ ٣١ ٢٤ دولار، أي ٧,٧ في المائة) والتخفيضات المقترحة تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (٢٠٠ ٢١٦ ١ دولار، أي ٠,٢ في المائة) والموظفين المدنيين (٦٠٠ ١٩٤ ١١ دولار، أي ٤,١ في المائة). وترد معلومات مفصلة عن الموارد المالية المقترحة وتحليل للفروق في الفرعين الثاني والثالث من الميزانية المقترحة (A/72/784).

١٤ - بالإضافة إلى ما سبق ذكره من الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، يطلب الأمين العام الإذن بالدخول في التزامات بمبلغ ٣٠٠ ٤٦٧ ٨٤ دولار (انظر الفقرة ٧٨ من A/72/784/Add.1). وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ٤٣ أدناه، توصي اللجنة الاستشارية بالإذن بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ٨٠ مليون دولار.

١ - الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة

الفترة	الموظائف المأذون بها للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ ^(أ)	الموظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	الفرق
المراقبون العسكريون	٦٦٠	٦٦٠ (ب)	-
أفراد الوحدات العسكرية	١٦ ٢١٥	١٦ ٢١٥ (ب)	-
شرطة الأمم المتحدة	٣٩١	٣٩١	-
أفراد وحدات الشرطة المشكّلة	١ ٠٥٠	١ ٠٥٠	-

(أ) يمثل أعلى قوام مأذون به.

(ب) عملاً بأحكام قرار مجلس الأمن ٢٣٤٨ (٢٠١٧).

١٥ - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ما قدره ٤٠٠ ٨٠١ ٥٥٩ دولار، وهو ما يمثل نقصانا قدره ٢٠٠ ٢١٦ ١ دولار، أو بنسبة ٠,٢ في

المائة، عن المبلغ المخصص للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وهذا النقصان يُعزى أساساً إلى انخفاض مخصصات الشحن وسفر القوات عما كان مقرراً، وانخفاض الاحتياجات من المعدات المملوكة للوحدات بسبب تقلص صلاحية هذه المعدات للتشغيل، وإعادة أفراد كتيبة مُشاة ووحدة معنية بالمعلومات الاستخباراتية إلى أوطانهم. وهذا النقصان تقابله جزئياً زيادة في الاحتياجات من حصص الإعاشة، تُعزى أساساً إلى رسوم التعبئة المنصوص عليها في عقد حصص الإعاشة الجديد؛ وارتفاع التكاليف المقدرة لسفر أفراد شرطة الأمم المتحدة؛ ونشر ١٣ مركبة إضافية من ناقلات الجند المدرعة لوحدات الشرطة المشكّلة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن طلب الأمين العام الإذن بالدخول في التزامات للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ لم يتضمن أي موارد إضافية للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (انظر A/72/784/Add.1).

١٦ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن ما مجموعه ٣٠١٣ فرداً (أو ١٨ في المائة تقريباً) من أفراد القوات المنتشرين البالغ عددهم ١٦٠٥٤ فرداً ظلّوا، حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، مقيمين في أماكن الإقامة التي توفرها الأمم المتحدة، والتي لا تُعتبر مستوفية للمعايير المطلوبة. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن هذا الأمر يعزى جزئياً إلى استمرار انتقالات القوات من قاعدة لعمليات السرية إلى أخرى ضمن منطقة عمليات الوحدات بسبب تغيير الاحتياجات التشغيلية. وأبلغت اللجنة كذلك بأن المعيار الجديد المتبع في أماكن الإقامة التي توفرها الأمم المتحدة للوحدات العسكرية ووحدات الشرطة، والذي بدأ العمل به في تموز/يوليه ٢٠١٧، يركز على جودة الأحوال المعيشية بدلاً من نوع المساكن، وبأن البعثة وضعت خطة عمل لتكوين وحدات المباني الجاهزة الصنع والخيام. وبعد مزيد من الاستفسار عما يُقدم من سداد لتكاليف الأفراد إلى البلدان المساهمة بقوات عسكرية أو بأفراد شرطة في حالة عدم توفير أماكن الإقامة المعيارية للبعثات الميدانية للأمم المتحدة بعد الإقامة في الخيام لمدة ستة أشهر^(٢)، أبلغت اللجنة بأنه في الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، دُفع في ذلك الصدد مبلغ قدره ٧٠٤٩٠ دولاراً إضافياً إلى مدفوعات سُددت لتغطية تكاليف الخيام وتكاليف الاكتفاء الذاتي. ومع أن اللجنة تدرك أن اتباع نهج الحماية من خلال التوقعات وتنقل القوات الناجم عنه، على نحو ما يرد بيانه أعلاه، قد يؤثر في نوعية أماكن الإقامة اللازمة للعمليات، فإنها على ثقة من أن أماكن الإقامة المعيارية ستُوفّر لجميع القوات في المواعيد المقررة، حسب الاقتضاء، لكي يتسنى، قدر الإمكان، تجنب الاضطرار إلى سداد الغرامات إضافةً إلى مدفوعات الاكتفاء الذاتي من الخيام وأماكن الإقامة.

١٧ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

(٢) عند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه إذا تعدّر على الأمم المتحدة توفير أماكن إقامة معيارية لوحدة من وحدات بعثاتها الميدانية بعد أن تكون قد قضت فترة ستة أشهر في الخيام، يحق للبلد المساهم بقوات أو بأفراد شرطة أن يحصل على سداد لما تكبدته من تكاليف بمعدلات الاكتفاء الذاتي للخيام ومكان الإقامة معاً.

٢ - الموظفون المدنيون

الفئة	الوظائف المعتمدة		الوظائف المقترحة		الاحتياجات الإضافية		مجموع الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨
	للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧	للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨	للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨	للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨	للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨		
الوظائف							
الموظفون الدوليون	٨٨٥	٨٣١	(٥٤)	-	٨٣١		
الموظفون الفنيون الوطنيون	٢٣٤	٢٤٤	١٠	-	٢٤٤		
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	٢ ٣٣٠	٢ ٠٣٠	(٣٠٠)	-	٢ ٠٣٠		
الوظائف المؤقتة(ب)							
الموظفون الدوليون	٨	١٠٦	٩٨	٩٠	١٩٦		
الموظفون الوطنيون	-	-	-	٢	٢		
متطوعو الأمم المتحدة الدوليون	٤٠٨	٤٠٨	-	٦٥	٤٧٣		
متطوعو الأمم المتحدة الوطنيون	١١	١١	-	-	١١		
الأفراد المقدمون من الحكومات	٩٠	٩٠	-	-	٩٠		
المجموع	٣ ٩٦٦	٣ ٧٢٠	(٢٤٦)	١٥٧	٣ ٨٧٧		

(أ) انظر الفرع الخامس من هذه الوثيقة.

(ب) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

١٨ - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الموظفين المدنيين للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ ما قدره ٢٥٨ ٩٧٩ ٠٠٠ دولار، وهو ما يمثل نقصانا قدره ٦٠٠ ١٩٤ ١١ دولار، أو بنسبة ٤,١ في المائة، عن المبلغ المخصص للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام يدرج أيضا مبلغا إضافيا قدره ٩ ٣١٢ ٩٠٠ دولار مخصص للموظفين المدنيين في إطار طلبه الإذن بالدخول في التزامات للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ (A/72/784/Add.1). وترد تعليقات اللجنة على ذلك في الفرع الخامس أدناه.

١٩ - ويشير الأمين العام إلى أن الانخفاض المذكور بنسبة ٤,١ في المائة يُعزى أساساً إلى انخفاض الاحتياجات تحت البنود التالية: (أ) الموظفون الدوليون (٤٠٠ ١٩ ١٢ دولار، أو ٨,١ في المائة)، بسبب التخفيض المقترح في الوظائف بما صافيه ٥٤ وظيفة (إلغاء ٥٦ وظيفة دولية وإنشاء ٢٤ وظيفة دولية وتحويل ٧ وظائف دولية إلى وظائف وطنية وتحويل ١٥ وظيفة دولية إلى وظائف ممولة من المساعدة المؤقتة العامة)؛ و (ب) الموظفون الوطنيون (٣٠٠ ١٣٥ ٥ دولار، أو ٥,٢ في المائة)، بسبب تخفيض عدد الوظائف بما صافيه ٢٩٠ وظيفة (إلغاء ٢٤٠ وظيفة وطنية وإنشاء ٢٦ وظيفة وطنية وتحويل ٧ وظائف إلى وظائف وطنية وتحويل ٨٣ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة إلى وظائف من فئة الخدمات العامة). ويرد بيان للتغييرات المقترح إدخالها على ملاك الموظفين في إطار كل مكتب في الفقرات ٤٧ إلى ١٦٣ من تقرير الأمين العام (A/72/784).

٢٠ - ويقترح الأمين العام إعادة تنظيم لعناصر الميزنة القائمة على النتائج في البعثة لمواءمتها مع الأولويات المبيّنة في الاستعراض الاستراتيجي (المرجع نفسه، الشكل الأول). وتشمل التغييرات إلغاء العنصر ٣ (الاستقرار في المناطق المتأثرة بالنزاع، على أن تُنقل وحداته وأقسامه إلى العنصرين المتبقيين

(تقديم الدعم للعملية السياسية بهدف إجراء الانتخابات وحماية المدنيين وحقوق الإنسان). إضافة إلى ذلك، تُنقل وحدة مجلس التحقيق من عنصر دعم البعثة إلى عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة.

٢١ - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن اقتراح إلغاء ٣٠٤ من الوظائف الثابتة والمؤقتة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ جاء نتيجةً لثلاثة استعراضات منفصلة. وفي ما يلي الوظائف الثابتة والمؤقتة المقترح الآن إلغاؤها: (أ) ١٧١ وظيفة تُلغى نتيجةً للاستعراض الذي خضع له ملاك الموظفين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛ و (ب) ٨٠ وظيفة تُلغى نتيجةً للاستعراض الاستراتيجي الذي أصدر مجلس الأمن بشأن تكليف في قراره ٢٣٤٨ (٢٠١٧)؛ و (ج) ٥٣ وظيفة تُلغى نتيجةً لاستعراض داخلي آخر أجرته البعثة. وأُبلغت اللجنة، بعد مزيد من الاستفسار، بأن التكاليف المرتبطة بإنهاء خدمة ١٤٦ من الموظفين الحاليين تبلغ ٢٠٧ مليون دولار. وتتوقع اللجنة أن تُدرج في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ نتائج عملية استعراض شامل ثانٍ من المتوخى أن يخضع له ملاك الموظفين ومبررات ما يتصل بذلك من التغييرات فيه.

٢٢ - وفيما يتعلق باقتراح إنشاء أربع وظائف محلّلي معلومات (ف-٣) في خلية التحليل المشتركة للبعثة وخمس وظائف لموظفي العمليات المشتركة (ف-٣) في مركز العمليات المشتركة، ترى اللجنة الاستشارية أن المهام التي تنطوي عليها هذه الوظائف، بناءً على ما تلقته من معلومات إثر الاستفسار، تبدو أنها تتقاطع جزئياً وأن ثمة من القدرات ما يكفي لضمان تقديم الدعم التشغيلية الكافي، ولا سيما بالنظر إلى تنظيم الأنشطة وفق محورين رئيسيين من الأولويات وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٣٤٨ (٢٠١٧). وتلاحظ اللجنة أيضاً أن وظيفة محلّلي معلومات (ف-٣) من الوظائف الحالية في خلية التحليل المشتركة للبعثة ظلت شاغرة لمدة ٢٧ شهراً (انظر الفقرة ٢٦ أدناه). ولذلك، توصي اللجنة بعدم إنشاء وظيفة لمحلّلي معلومات (ف-٣) في خلية التحليل المشتركة للبعثة ووظيفة لموظف عمليات مشتركة (ف-٣) في مركز العمليات المشتركة. وينبغي تعديل أي تكاليف تشغيلية ذات صلة وفقاً لذلك.

معدلات الشغور

٢٣ - تشمل الميزانية المقترحة عوامل شغور (انظر A/72/784، الفرع "ثانياً - دال") هي كما يلي: ١٨ في المائة للموظفين الدوليين؛ و ٢٢ في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين؛ و ١٠,٥ في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة؛ و ١٢,٩ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة الدوليين؛ و ٣٥ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة الوطنيين. وزُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن حالة شغل الوظائف للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨ تُبيّن أن معدلات الشغور الفعلية بلغت، في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، ما نسبته ١٢,٩ في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة و ١٨,٩ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة الدوليين و ٤٥,٥ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة الوطنيين، فيما بلغ متوسط معدلات الشغور الفعلية لكل من هذه الفئات ما نسبته ١١,٢ في المائة و ١٤,٧ في المائة و ٣٦,٤ في المائة. وتوصي اللجنة بأن تكون نسبة معدلات الشغور ١١,٢ في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، و ١٤,٧ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة الدوليين، و ٣٦,٤ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة الوطنيين، للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وينبغي تعديل أي تكاليف تشغيلية ذات صلة وفقاً لذلك.

الوظائف الشاغرة منذ فترة طويلة

٢٤ - عند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨ كانت ١١١ وظيفة شاغرة لأكثر من سنتين (١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ٢٢ وظيفة لموظفين فنيين وطنيين، و ٨٦ وظيفة لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة). وكانت ٧٢ وظيفة من تلك الوظائف في مراحل إدارية مختلفة من عملية الاستقدام فيما كانت الوظائف الـ ٣٩ المتبقية مُدرجة بين الوظائف المقترح إلغاؤها في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ (انظر أيضا الفقرة ٢١ أعلاه). وأبلغت اللجنة أيضا بأن الوظائف التي ظلت شاغرة لأكثر من سنتين تشمل ثلاث وظائف من الفئة الفنية هي: (أ) وظيفة رئيس قسم الميزانية والمالية (ف-٥) (شاغرة لمدة ٣٩ شهرا)؛ و (ب) وظيفة لموظف الإمدادات في قسم دعم المعيشة (ف-٤) (شاغرة لمدة ٢٧ شهرا)؛ و (ج) وظيفة محلل معلومات في مركز التحليل المشترك للبعثة (ف-٣) (شاغرة لمدة ٢٧ شهرا). وأبلغت اللجنة كذلك، عند الاستفسار، بأن عددا من الوظائف كانت في مرحلة أولية من الاستقدام، منها ٤٠ وظيفة شاغرة لفترة طويلة كانت اختصاصاتها قيد الاستعراض من المدير المسؤول عن التعيين. وظلت ٢١ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة من تلك الوظائف شاغرة منذ الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥.^(٣)

٢٥ - وتوصي اللجنة الاستشارية بإلغاء الوظائف الـ ٢١ التي ظلت شاغرة منذ الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ والتي هي في مرحلة أولية من الاستقدام. وينبغي تعديل أي تكاليف تشغيلية ذات صلة وفقاً لذلك.

٢٦ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى توصيتها، التي أيدتها الجمعية العامة في قرارها ٢٦١/٦٩ بـ، بأن الوظائف التي تظل شاغرة لفترة سنتين أو أكثر ينبغي أن يقترح إما استبقاؤها، مع إعادة تبريرها بالكامل، أو إلغاؤها (انظر A/69/839/Add.6، الفقرة ٤٠). وتتوقع اللجنة أن تُدرج هذه المعلومات في الميزانية المقترحة المقبلة، وبالأخص في سياق النتائج التي تتمخض عنها عملية الاستعراض الشامل الثاني (انظر الفقرة ٢١ أعلاه). وتشير اللجنة أيضا إلى طلب الجمعية الذي يرد باستمرار في قراراتها بشأن تمويل عمليات حفظ السلام بأن يكفل الأمين العام شغل الوظائف الشاغرة على وجه السرعة (انظر A/71/836، الفقرة ١٠٨).

٢٧ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالموظفين المدنيين، رهنا بملاحظات وتوصياتها الواردة في الفقرات ٢٢ و ٢٣ و ٢٥ أعلاه.

٣ - التكاليف التشغيلية

(بداورات الولايات المتحدة)

مخصصات الفترة	الموارد المقترحة للفترة	المقترحة للفترة	مجموع الاعتمادات
٢٠١٨/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٩/٢٠١٨
٣١٠ ٦٥٦ ٩٠٠	٣٣٤ ٦٨٨ ٤٠٠	٢٤ ٠٣١ ٥٠٠	٧٥ ١٥٤ ٤٠٠
٤٠٩ ٨٤٢ ٨٠٠			

(أ) انظر الفرع الخامس من هذه الوثيقة.

(٣) الألقاب الوظيفية لهذه الوظائف هي: عامل تشييد وصيانة (٣ وظائف)؛ ومساعد لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (وظيفة واحدة)؛ وسائق (وظيفة واحدة)؛ ومشغل لاسلكي للأمن الميداني (وظيفة واحدة)؛ ومشغل مركبات ثقيلة (خمس وظائف)؛ ومساعد لشؤون الاستلام والفحص (وظيفة واحدة)، وفني مركبات (٩ وظائف).

٢٨ - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية التكاليف التشغيلية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ما قدره ٤٠٠ ٦٨٨ ٣٣٤ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٥٠٠ ٣١ ٢٤ دولار، أو بنسبة ٧،٧ في المائة، على مخصصات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، تُعزى أساساً إلى زيادة تطبيق مفهوم الحماية من خلال التوقعات للعنصر العسكري للبعثة. ويرد تحليل مفصّل للفروق في الفرع الثالث من الميزانية المقترحة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام يُدرج أيضاً مبلغاً إضافياً قدره ٤٠٠ ١٥٤ ٧٥ دولار مخصص لتغطية التكاليف التشغيلية فيما يتصل بطلبه الإذنّ بالدخول في التزامات للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وترد تعليقات اللجنة على ذلك في الفرع الخامس أدناه.

المرافق والهياكل الأساسية

٢٩ - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف المرافق والهياكل الأساسية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ما قدره ٢٠٠ ١٣٧ ٦١ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٨٠٠ ٦٩٢ ٧ دولار (١٤،٤ في المائة) على المبلغ المخصص للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ وقدره ٤٠٠ ٤٤٤ ٥٣ دولار. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن هذه الموارد تشمل مبلغاً قدره ٨٢٥ ٥٧٥ ٩ دولاراً لتغطية تكاليف ٤٣٨ ٢٥٢ ١١ لترًا من وقود المولدات الكهربائية (بسرعة ٠،٨٥ دولارًا للتر الواحد). وأبلغت اللجنة أيضاً بأن المدخرات من الوقود ستبلغ ما قدره ٤٠٠ ٦٠٢ ١ لتر، أي بتكلفة قدرها ٣٢٨ ٠٠٠ دولار (بسرعة ٠،٢٠ دولارًا للتر الواحد)، وذلك نتيجة لوصول بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشبكة الكهرباء الوطنية، وانخفاض استهلاك وقود المولدات الكهربائية المترتب على ذلك. وتلاحظ اللجنة أن الوفورات الفعلية، استناداً إلى سعر اللتر المستخدم في حساب ميزانية الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، ستبلغ في واقع الأمر ٠٤٠ ٣٦٢ ١ دولاراً نتيجة لوصول البعثة بالشبكة الوطنية.

٣٠ - ومع مراعاة مبلغ الوفورات المطبق بالفعل بمقدار ٣٢٨ ٠٠٠ دولار لانخفاض الاحتياجات من الوقود، توصي اللجنة بتخفيض قدره ١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار تحت بند المرافق والهياكل الأساسية.

٣١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية، مما تلقته من معلومات في عدة حالات، أن الموارد المقترحة تحت بند المرافق والهياكل الأساسية لم يُستند فيها إلى مراعاة النفقات السابقة الفعلية. وترد في الجدول أدناه ثلاثة أمثلة على ذلك.

المبلغ المخصص للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧	النفقات حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨ تقدير التكاليف للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	
٢ ٤٩٣ ٠٠٠	٧٠٨ ٣٠٠ (٢٨ في المائة)	اقتناء اللوازم الهندسية
٢ ٣٩٢ ٦٠٠	٧٥٤ ٣٠٠ (٣١ في المائة)	أعمال التشييد والتعديل والتجديد والصيانة الرئيسية
٨٥٠ ٠٠٠	١٧٢ ٣٠٠ (٢٠ في المائة)	قطع الغيار واللوازم
٥ ٧٣٥ ٦٠٠	١ ٦٣٤ ٩٠٠ (٢٨ في المائة)	المجموع

٣٢ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى ملاحظاتها وتوصياتها السابقة بشأن تنفيذ الميزانية في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام، الذي أشارت فيه إلى أن مجلس مراجعي الحسابات أبرز

مرارا وتكرارا أوجه الضعف في صياغة الميزانية في تقاريره السنوية عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأنه أوصى بأن تضع الأمانة العامة مبادئ ومنهجيات محسنة لمساعدة البعثات في صياغة ميزانيات واقعية متسقة وموثوقة (انظر A/71/836، الفقرات ٢٣ إلى ٢٥). ومع أن اللجنة تعتبر بعض الاحتياجات المقدرة غير واقعية المنحى، فإنها تدرك أن الأمين العام لا يُدرج موارد إضافية لبند المرافق والهياكل الأساسية في طلبه الحصول على الإذن بالدخول في التزامات للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ (انظر أيضا الفرع الخامس أدناه). وتعرب اللجنة مجددا عن قلقها من وجود أرصدة كبيرة غير مُنفقة بانتشاء فترات الميزانية (انظر A/71/836، الفقرة ٢٥)، ولذلك توصي بتخفيض آخر قدره ١ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار تحت بند المرافق والهياكل الأساسية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ (انظر الفقرة ٣٠ أعلاه).

السفر في مهام رسمية

٣٣ - الموارد المقترحة للسفر في مهام رسمية خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ تبلغ ٥ ٤٥١ ٣٠٠ دولار، أي بزيادة قدرها ٧١٥ ٢٠٠ دولار أو ما يُعادل نسبة ١٥,١ في المائة. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الاحتياجات المتعلقة بالسفر إلى خارج منطقة البعثة في أغراض غير تدريبية تبلغ ١ ٠٥٩ ٠٠٠ دولار. وتلاحظ اللجنة من خلال المعلومات المقدمة إليها أن عدداً من الرحلات المقترحة سيضطلع بها مسافرون متعددون وستكون على شكل زيارات متعددة إلى نفس الوجهة، وأن عدداً من الرحلات غير التدريبية قد وُصف، بالفعل، بأنه حلقات عمل ومؤتمرات، يمكن اعتبارها بمثابة أنشطة متعلقة بالتدريب. وترى اللجنة أن بعض الرحلات يمكن دمجها مع بعض أو التقليل من عدد المسافرين فيها، وأن الرحلات المتصلة بالتدريب لا ينبغي إدراجها تحت بند السفر لغرض التدريب. لذلك، توصي اللجنة بإجراء تخفيض بمبلغ ٥٣ ٠٠٠ دولار في الموارد المقترحة للسفر خارج منطقة البعثة لغرض التدريب. وتكرر اللجنة أيضاً تأكيد ضرورة الامتثال للتوجيهات المتعلقة بسياسة الشراء المسبق والاستخدام الحصري لموارد السفر في مهام رسمية (انظر A/72/7/Add.44، الفقرتان ٤ و ٧).

العمليات الجوية

٣٤ - تبلغ الموارد المقترحة للعمليات الجوية ١٥٤ ٢١٠ ٣٠٠ دولار، أي بزيادة قدرها ١٠ ٩٦٣ ٥٠٠ دولار، أو ما يُعادل نسبة ٧,٧ في المائة، مقارنةً بالمبلغ المخصص للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ وقدره ١٤٣ ٢٤٦ ٨٠٠ دولار. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الموارد المقترحة في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ للمنظومة الجوية غير المأهولة تبلغ ١٣ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار، أي بزيادة قدرها ١٤٤ ٤٨٨ ٢ دولار مقارنةً باحتياجات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ وقدرها ١٠ ٥١١ ٩٠٠ دولار. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن المنظومة الجوية غير المأهولة القائمة لم تُستخدم وبأن العقود الخاصة بها قد انتهت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن الأمر يتطلب إبرام عقد تجاري جديد من أجل تلبية الاحتياجات التشغيلية للبعثة في الحصول على خدمات المنظومات الجوية غير المأهولة، مثل خطوط المهام المتعددة، وتوسيع نطاق العمليات إلى أبعد من مدى البصر، وتوفير نطاق طيفي أكثر تطوراً. واستناداً إلى حجم استخدام المنظومة الجوية غير المأهولة وإلى أوجه عدم اليقين فيما يتعلق بإبرام عقد جديد وبموعد نشر هذه المنظومة، توصي اللجنة بإبقاء حجم الموارد اللازمة لهذه المنظومة عند مستوى المبلغ المخصص للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ وقدره ١٠ ٥١١ ٩٠٠ دولار، أي بنقصان قدره ١٠٠ ٤٨٨ ٢ دولار بالنسبة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩.

٤ - مسائل أخرى

المسائل البيئية والكفاءة في استخدام الطاقة

٣٥ - يُشير الأمين العام إلى أنَّ البعثة تعترم تقديم موعد تنفيذ خطة العمل البيئي على نطاق البعثة، تمثيلاً مع الاستراتيجية البيئية لإدارة الدعم الميداني. وسيشمل ذلك، في جملة أمور، الربط بشبكة الطاقة المحلية، مع تحسين الشبكة الكهربائية لشركة التوزيع المحلية وتوافر الطاقة التي تنتجها محطة فيرونغا للطاقة الكهرومائية، مما سيؤدي إلى تخفيض تدريجي في اعتماد البعثة على مولدات الديزل. وتلاحظ اللجنة الاستشارية المبادرات البيئية التي تعترم البعثة تنفيذها، وهي مستمرة في تشجيع البعثة على مواصلة جهودها للتقليل من بصمتها البيئية عموماً، وذلك على النحو الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ٣٠٧/٦٩ و ٢٨٦/٧٠، وعلى التأكد من تنفيذ خطة العمل البيئي، بما يتماشى مع الاستراتيجية البيئية لإدارة الدعم الميداني. وتقدم اللجنة مزيداً من الملاحظات والتوصيات بشأن المسائل البيئية وكفاءة الطاقة في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/72/789).

خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها

٣٦ - ترد في الفقرتين ١٧٩ و ١٨٠ من الميزانية المقترحة المعلومات المتعلقة بأنشطة الكشف عن الألغام وإزالتها، ذات الاحتياجات المقدرة بمبلغ ٨٠٠ ٨٣٣ ٢ دولار. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنَّ دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تُقدّم مجموعة من خدمات الدعم للبعثة، منها مساعدة البلدان المساهمة بقوات في التخلص من الأسلحة والذخائر؛ ودعم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من خلال تدمير الأسلحة التي يتم تسليمها؛ ودعم قوات الأمن الوطنية من خلال توفير التدريب وحلول التخزين الآمن. وأُبلغت اللجنة كذلك، لدى استفسارها، بأنَّه من المتوقع إجراء ٧٠ مهمة فورية من مهام التخلص من الذخائر المتفجرة وذلك من أجل دعم العمليات العسكرية ضدَّ الجماعات المسلحة خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩.

الأنشطة البرنامجية الأخرى

٣٧ - ترد في الفقرتين ١٨١ و ١٨٢ من الميزانية المقترحة المعلومات المتعلقة بالأنشطة البرنامجية الأخرى المقترحة تنفيذها في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وتبلغ الموارد المقترحة ٥٠٠ ٨٢٩ ٢ دولار، منها مبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار لمؤسسات سيادة القانون/الأمن، ومبلغ ٥٠٠ ٤٢٩ ١ دولار لمشاريع تحقيق الاستقرار المجتمعي، ومبلغ ١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار لبرنامج مراقبة الأسلحة الموجودة بحوزة المدنيين. وتُذكر اللجنة الاستشارية بملاحظاتها وتوصياتها بشأن الأنشطة البرنامجية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ الواردة في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (انظر A/71/836، الفقرات ١٧٦-١٧٩).

٣٨ - وتُكرّر اللجنة الاستشارية تأكيد ضرورة توفّر توجيهات شاملة عن الأنشطة البرنامجية، بما في ذلك: (أ) إيضاحات لأصناف النشاط البرنامجي المقرر تمويلها من بعثات حفظ السلام؛ (ب) وما يترّ أن الأنشطة تدعم تنفيذ المهام الصادر بها تكليف في كل بعثة؛ (ج) والميزة النسبية للبعثة في تنفيذ هذه الأنشطة وكذلك أنشطة الشركاء المنفذين؛ (د) والترتيبات التعاقدية القائمة مع الشركاء المنفذين؛ (هـ) والآليات المناسبة للرقابة والحوكمة والإبلاغ. ورغم أنَّ اللجنة الاستشارية تلاحظ أنَّ تقرير الأمين العام لا يُقدّم معلومات وافية عن النطاق والمعايير والحوكمة والإجراءات

المحاسبية للأنشطة البرنامجية الممولة من عمليات حفظ السلام، وفقا لما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٨٦/٧٠، فهي لا تعترض في هذه المرحلة على الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الأنشطة البرنامجية الأخرى. وتُقدّم اللجنة مزيدا من الملاحظات والتوصيات بشأن الأنشطة البرنامجية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/72/789).

خامسا - الاحتياجات الإضافية من الموارد للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩

٣٩ - على النحو المبين في الفقرات من ١ إلى ٢٠ من تقرير الأمين العام عن الاحتياجات الإضافية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ (A/72/784/Add.1)، طلب مجلس الأمن، في قراره ٢٣٤٨ (٢٠١٧)، إلى البعثة تقديم المساعدة الفنية والدعم اللوجستي إلى العملية الانتخابية. ويشير الأمين العام أيضا إلى أنه، عقب نشر الجدول الزمني للانتخابات وطلب رسمي من اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات للحصول على المساعدة، قدّمت البعثة، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، خطة للدعم اللوجستي لفائدة أنشطتها المتصلة بالانتخابات وذلك على ثلاث مراحل كآلي: (أ) المرحلة الأولى (التخطيط)، من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨؛ (ب) المرحلة الثانية (التعبئة والنشر)، من ١ آذار/مارس إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨؛ (ج) المرحلة الثالثة (الاسترداد والإغلاق)، من ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ (المرجع نفسه، الفقرات ١٥-١٩).

٤٠ - ومجموع اعتمادات الميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ سيصل إلى مبلغ ١٠٠ ٩٣٦ ٢٣٧ دولار (صافيه ٨٠٨ ٢٠٩ ١ دولار)، بما في ذلك مبلغ إجماليه ٨٠٠ ٤٦٨ ١٥٣ دولار (صافيه ٨٠٠ ٣٩ ١٢٦ ١ دولار) للإنفاق على البعثة (انظر الفرع الرابع أعلاه)، ومبلغ إضافي على شكل طلب من الأمين العام للحصول على إذن للدخول في التزامات، دون تقسيمها إلى أنصبة مقرّرة، بمبلغ ٣٠٠ ٤٦٧ ٨٤ دولار، مقدم عملا بأحكام البند ٤-٥ من النظام المالي والجزء السادس من قرار الجمعية العامة ٢٦٩/٦٤. ويشمل المبلغ الإضافي المذكور آنفا ٩ ٣١٢ ٩٠٠ دولار تحت بند الموظفين المدنيين و ٤٠٠ ١٥٤ ٧٥ دولار تحت بند التكاليف التشغيلية. وترد في الفرعين الثالث والرابع من تقرير الأمين العام عن الاحتياجات الإضافية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ (A/72/784/Add.1) معلومات مفصّلة عن الموارد المالية الإضافية المطلوبة وتحليل للفروق. ويتضمّن الطلب الحصول على موارد لتغطية تكاليف نشر ما يقرب من ١٥٧ موظفا مدنيا يتم تمويلهم في إطار المساعدة المؤقتة العامة (بما في ذلك ١٠٢ وظيفة كانت قد اقترحت للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨) و ٣٠ طائرة، فضلا عن التكاليف التشغيلية.

٤١ - وفيما يتعلق بوظائف المساعدة المؤقتة — ١٠٢ المذكورة آنفا، تلاحظ اللجنة الاستشارية، في تقريرها المنفصل بشأن ترتيبات تمويل البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/72/844)، أن نشر هذه الوظائف من المتوقع أن ينتهي في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٨، وأنّ الوظائف سيتم الاحتفاظ بها في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وأبلغت اللجنة أنّ الوظائف الأخرى المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ وعددها ٥٥ وظيفة تنطوي على الوظائف التالية الممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة: وظيفتان لموظف لوجستيات (ف-٣)؛ و ٩ وظائف لموظف عمليات جوية (ف-٣)؛ ووظيفة واحدة لموظف سلامة جوية (ف-٣)؛ و ٨ وظائف لمساعد عمليات جوية (فئة الخدمة الميدانية)؛ و ٣ وظائف

لموظف مراقبة الحركة (فئة الخدمة الميدانية)؛ ووظيفة واحدة لمساعد مراقبة الحركة (فئة الخدمة الميدانية)؛ ووظيفة واحدة لمساعد لنظم المعلومات الجغرافية المكانية (فئة الخدمة الميدانية)؛ ووظيفة واحدة لمساعد شؤون الوقود (فئة الخدمة الميدانية)؛ ووظيفتان لمساعد شؤون النقل (فئة الخدمة الميدانية)؛ و ٢٧ وظيفة لمساعد مراقبة الحركة (متطوعو الأمم المتحدة).

٤٢ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن تكاليف موظفي الانتخابات قد بلغت، في إطار الدعم الذي قدمته البعثة للانتخابات السابقة التي جرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ٩,٧ ملايين دولار وتكاليف التشغيل قد بلغت ٤٠,٦ مليون دولار في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢. وفيما يتعلق بالانتخابات المزمع إجراؤها، أبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأن مبلغ ٣٧,٣ مليون دولار قد تم إنفاقه واستيعابه، خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، في دعم أنشطة تسجيل الناخبين، وأن تلك التكاليف تتعلق بالأفراد المدنيين (لتغطية تكاليف الموظفين الدوليين الممولين في إطار المساعدة المؤقتة العامة) وبتكاليف التشغيل (أساساً لتوفير الدعم الجوي، وأعمال التشييد المتعلقة بمكتب اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، ومعدات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، ومناولة المواد الانتخابية).

٤٣ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تأذن الجمعية العامة للأمين العام بالدخول في التزامات، دون تقسيمها إلى أنصبة مقررة، بمبلغ لا يتجاوز ٨٠ مليون دولار من أجل الإنفاق على البعثة خلال فترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، مع مراعاة أن البعثة قد اضطلعت بالفعل بأنشطة لدعم للانتخابات المقبلة وأن الموارد والخبرات من الموظفين موجودة في البعثة. وعلاوة على ذلك، تتوقع اللجنة أن الاحتياجات غير المتوقعة من الموارد، في حال نشوئها، سيتم استيعابها بالكامل من أجل تجنب الحاجة إلى المزيد من الطلبات المتعلقة بالاحتياجات الإضافية. وتتوقع اللجنة أيضاً أن يتم، في سياق تقرير أداء البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، تقديم معلومات عن النفقات الفعلية المتكبدة فيما يتعلق بالموارد التي تم توفيرها على شكل التزامات مالية.

سادساً - خاتمة

٤٤ - ترد في الفرع الخامس من تقرير الأداء (A/72/638 و Corr.I) الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيّد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ ٩٠٠ ٢٧٩ ١ دولار عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وكذلك الإيرادات/التسويات الأخرى البالغة ٤٠٠ ٦٣٢ ١٤ دولار عن الفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٤٥ - وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ في الباب الرابع من الميزانية المقترحة (A/72/784). واللجنة الاستشارية، إذ تضع في الاعتبار توصياتها الواردة في الفقرات ٢٢ و ٢٣ و ٢٥ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ أعلاه، توصي بتخفيض الموارد المقترحة بما قدره ٣٠٠ ٨٤٣ ٦ دولار، من مبلغ ٨٠٠ ٤٦٨ ١٥٣ دولار إلى ٥٠٠ ٦١٩ ١٤٦ دولار. وعليه، توصي اللجنة بأن

تعتمد الجمعية العامة مبلغ ١ ١٤٦ ٦١٩ ٥٠٠ دولار للإنفاق على البعثة خلال فترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

٤٦ - والإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ ترد في الباب السادس من الميزانية المقترحة (A/72/784/Add.1). وتوصي اللجنة الاستشارية، بعد مراعاة تعليقاتها وتوصياتها الواردة في الفقرات من ٣٩ إلى ٤٣ أعلاه، بأن تأذن الجمعية العامة للأمين العام بالدخول في التزامات، دون تقسيمها إلى أنصبة مقررة، بمبلغ لا يتجاوز ٨٠ مليون دولار للإنفاق على البعثة خلال فترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

الوثائق

- تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/638) و (A/72/638/Corr.1)
- تقرير الأمين العام عن ميزانية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/784)
- تقرير الأمين العام عن ميزانية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩: الاحتياجات الإضافية (A/72/784/Add.1)
- ترتيبات تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/72/778)
- تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لفترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/5 (Vol. II)، الفصل الثاني)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن أداء ميزانية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ وميزانيتها المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/836/Add.11)
- قرارا الجمعية العامة ٢٧٤/٧٠ و ٣٠١/٧١
- قرارات مجلس الأمن ١٩٢٥ (٢٠١٠)، و ٢٣٤٨ (٢٠١٧)، و ٢٤٠٩ (٢٠١٨)